

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5847.6
بتغير قدره
-4.6
0.08%

«مواشي»: تحديد جلسة 9 نوفمبر المقبل للنظر في دعوى مكتب الإمارات

أفادت شركة نقل وتجارة المواشي «مواشي» بأن المحكمة أجلت الدعوى المقامة منها ضد مكتب عقاري في الإمارات للاستئناف رقم 2008/359، إلى جلسة يوم 2011/11/9 وذلك للتعقيب على تقرير الخبير.

الشمالي: «هيئة الاستثمار» قادرة على تحمل أزمة منطقة اليورو

مؤسسة الصين للاستثمار لوجيوي حيث استعرض الجانبان جملة من المسائل المتعلقة بالمصالح المشتركة واتفقا على تعزيز علاقات الاستثمار المتبادل بين البلدين. وستشهد خطة التنمية الخمسية الطريق أمام الكويت لتصبح مركزا ماليا وتجاريا اقليميا من خلال خطط التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي والمشاريع العملاقة (مدينة الحرير). هذا وحضر الاجتماع سفير الكويت لدى الصين محمد الذويخ ومدير هيئة الاستثمار الكويتية بدر السعد.

وأضاف «مستثمر لفتحات طويلة لانزال الهيئة العامة للاستثمار تبحث عن فرص استثمارية قيمة على مستوى العالم». هذا وقد اتفق الشمالي ونائب حاكم بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) ومدير ادارة الدولة للنقد الاجنبي يي غانغ في بكين امس على اقامة علاقات تعاون اقتصادي ومالي وثيقة بين البلدين لمواجهة التحديات المالية العالمية. وقال الشمالي عقب اجتماعه مع المسؤول الصيني انه تم خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول السياسات المالية في كلا البلدين علاوة على بحث عدد اخر من القضايا الاقتصادية والمصرفية ذات الصلة.

وأضاف ان الجانبين رحبا بإنشاء مكتب تمثيلي للهيئة العامة للاستثمار الكويتية في بكين قائلا «ان الوجود الكويتي في بكين سيعمل على تعزيز علاقات الشراكة الثنائية الى مستويات اعلى تصب في صالح البلدين». وأوضح الشمالي ان المسؤول الصيني اعرب خلال الاجتماع عن حرص بلاده والزامها بدعم المكتب التمثيلي للهيئة العامة للاستثمار الكويتية واستعدادها لمزيد من تعزيز وتوسيع العلاقات بين البلدين. وعلى صعيد متصل عقد الوزير مصطفى الشمالي اجتماعا اخر مع رئيس

الكويت - رويترز: قال وزير المالية مصطفى الشمالي إن الهيئة العامة للاستثمار قادرة على تحمل أزمة ديون منطقة اليورو. وأبلغ الشمالي الذي كان يتحدث من الصين «كونا» أن الهيئة العامة للاستثمار قادرة على تحمل تقلبات كبيرة في الأسواق بسبب طبيعة الأفق الاستثماري للصندوق. وفي رده على سؤال حول احتمال شراء سندات حكومية في منطقة اليورو المضطربة مثل السندات الإيطالية قال الشمالي «نحن متفحون على أي فرص استثمارية في جميع أنحاء أوروبا ما دامت هذه الاستثمارات تتوافق مع ضوابط المخاطر وفي حال كانت تدخل ضمن معايير الاستثمار لدينا».

ومن المتوقع أن تختبر إيطاليا شهية المستثمرين من خلال طرح سندات في وقت لاحق هذا الأسبوع بعد أن خفضت موديز انفسرتوز سرفيس الثلاثاء الماضي تصنيف السندات الإيطالية ثلاث درجات قائلا انها تتوقع تشديد شروط الائتمان لدول منطقة اليورو ذات مستويات الديون المرتفعة.

وقال الشمالي «مستثمر دولي لفترة طويلة تسعى الهيئة العامة الى الاستثمار في الاقتصادات ذات النمو المرتفع في جميع قارات العالم بما في ذلك الاستثمارات ذات القيمة في الاقتصادات المتقدمة».

ستخاطب «المركزي» عبر اتحاد المصارف لإعادة النظر في القرار مصرفيون: 4% بحد أقصى نسبة تراجع إيرادات البنوك السنوية بعد إلغاء الرسوم والعمولات الشهرية على الحسابات الجارية

الحساب وما يتبعه من خدمات، كاصدار الشيكات، وبطاقة السحب الآلي وغيرها، فيما بنوك أخرى تتقاضى رسوما مقابل خدمة فتح الحساب الجاري، وما يتبعه من خدمات فضلا عن انه اذا نقص رصيد العميل في الحساب عن مبلغ محدد يستقطع مبلغ يصل الى دينارين.

أما المنافع التي تعود على البنوك من جراء فتح الحساب فتتضمن استثمار الاموال الموجودة في الحسابات الجارية دون ان يشترك العميل في الأرباح التي تدرها هذه الاستثمارات فضلا عن ان فتح حساب جار ل احد العملاء يؤدي غالبا الى ان هذا العميل يحتاج الى خدمات مصرفية أخرى - يستفيد منها البنك، وطبيعي ان يلجأ العميل الى البنك الذي به حسابه الجاري، مع الأخذ في الاعتبار ان فتح الحسابات الجارية يزيد من قدرة البنك على توسيع الائتمان، حيث يزيد الرصيد التقدي للبنك، وبالتالي يزيد ربحه من جراء استثمار هذه المبالغ.

● محمود فاروق



حساباتها الجارية. وفي ذات السياق اوضحت المصادر التي تتعامل بها المصارف مع الحسابات الجارية حاليا، علما بانها تختلف من بنك لآخر حيث لا تتقاضى بعض البنوك اية اجور مقابل خدمة فتح

وتوقعت ان يتم إعادة النظر في القرار حتى تتم مراعاة الجهود والتكلفة التي تتحملها البنوك فضلا عن تاثر إيراداتها وترجعها مع الأخذ في الاعتبار ان جميع البنوك العالمية تطبق سياسة العمولات والرسوم على جميع

قدرت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» نسبة تراجع إيرادات البنوك المحلية على اثر تنفيذ قرار بنك الكويت المركزي بشأن إلغاء الرسوم والعمولات الشهرية على الحسابات الجارية وحسابات التوفير ونحت المصارف وحسابات الرواتب بانواعها ما بين 1% الى 4% سنويا بحد أقصى، مؤكدة ان خلال الأسبوع الجاري عبر كتاب رسمي تطلب فيه إعادة النظر في القرار.

وأفادت المصادر ان البنوك سوف تستند في مخاطبتها الى 4 محاور تتمثل في التكاليف التي تتكبدها نظير ادارة وصيانة اجهزة الحاسب الآلي وعمليات التطوير المستمرة في نظامها المصرفي وتكلفة توفير خدمة طباعة كشوف الحسابات وتكلفة الاحتفاظ بمبالغ نقدية في اجهزة وأنظمة الصرف الآلي على مدار الساعة وتكاليف الخدمات الهاتفية، والرلد على استفسارات العملاء على مدار 24 ساعة.

الإدارة التنفيذية في «المركزي» اجتمعت ببعض الموظفين لمناقشة مطالبهم قبل اعتصامهم في 19 الجاري

البندين 1 و 2 لا تتطلب الرجوع مرة أخرى لمجلس الخدمة المدنية، والاستفادة من الموارد المالية المتصلة من الجزاءات المالية التي يطبقها البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي في تعديل الكادر والراتب التقاعدي لموظفي البنك، وتعديل الكادر الحالي وإلغاء التفرقة بين الإدارات ومعالجة السلبيات التي أفرزها هذا الكادر.

● محمود فاروق

بتلك المكافأة ومن دون تحديد أي نسبة لكل العاملين الكويتيين في البنك المركزي ومنح الموظفين الكويتيين مكافأة مالية شهرية قدرها 200 دينار لكل الفئات من الدرجة 7 حتى الدرجة 15، والتي لم يتم صرفها لاي موظف كويتي منذ تطبيق السكادر حتى الآن، والواردة في كتاب رئيس ديوان الخدمة المدنية الموجه لنائب المحافظ المؤرخ في 2007/11/17، علما بان المطالبات الواردة في

وتوقعت مصادر ان تجتمع قيادات البنك مع مجلس الوزراء خلال الأسبوع الجاري لمناقشة مطالب الموظفين خاصة بعد ان أعلنوا عن تقديم موعد اعتصامهم من 26 إلى 19 أكتوبر الجاري. وتتلخص مطالب موظفي «المركزي» في منح الحد الأقصى للمكافأة المالية الشهرية لكل الفئات ومستحقها في كل درجة، حسب الجدول الخاص

الزيادات والكوادر في الجهات الأخرى ارتفعت بحدود 500٪. وعلمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان الموظفين طالبوا خلال الاجتماع اعطاءهم اي وعود لتنفيذ مطالبهم الا ان المسؤولين رفضوا ذلك بحجة مناقشتها مع الجهات العليا رغم اقتناعهم بحقوق الموظفين الخاصة بتعديل الكوادر منذ 2007 ووجود قرار من مجلس الخدمة المدنية بذلك، علما بان الموظفين لم ينالوا منذ عام 1980 حتى 2006 اي زيادة، بينما

اجتمع رئيس ادارة الرقابة في بنك الكويت المركزي وجموعه من الموظفين مع المدير التنفيذي بالبنك واستعرضوا مطالب الموظفين والكتاب الرسمي الذي تم رفعه الى مجلس الوزراء امس حيث تم توضيح عدم رفع ادارة البنك الرواتب رغم اقرار الكوادر منذ 2007 ووجود قرار من مجلس الخدمة المدنية بذلك، علما بان الموظفين لم ينالوا منذ عام 1980 حتى 2006 اي زيادة، بينما



مصطفى الشمالي

خلال كتاب رسمي وجهه أمس عن موظفي السوق ممثل موظفي البورصة طالب «أسواق المال» بسرعة تسكينهم واحتساب الخبرات

البورصة لحين تخصيصها مع حفظ حقوقهم في الالتحاق بالهيئة بعد عملية الخصخصة، بجانب وضع مزايا للموظفين الذين يرغبون في إنهاء خدماتهم لتشجيعهم على ذلك، واتاحة الفرصة للهيئة لاحتلال موظفين جدد في مواقعهم بروتابل اقل. وأشار المجلس في كتابه الموجه إلى رئيس هيئة المفوضين في ضرورة مراعاة الموظفين غير الكويتيين والذين امضوا فترات طويلة في خدمة سوق الكويت للأوراق المالية ومنحهم مزايا لتشجيع خروجهم مع الإبقاء على الموظفين الذين سوف تستعين الهيئة بهم لتسيير مرفق السوق.

● محمود فاروق

وجه الممثل الرسمي لموظفي سوق الكويت للأوراق المالية سامي المعجل كتابا رسميا إلى رئيس مفوضي هيئة أسواق المال صالح مبارك الفلاح أمس يطلب فيه ضرورة السرعة في الدفع بعملية تسكين موظفي السوق المشمولين بإقامة 157 من القانون رقم 2010/7 ووضع الإطار الزمني لانتهاء منها بجانب احتساب خبرات الموظفين والمسلمات الوظيفية والرواتب عند التسكين.

وطالب المعجل في كتابه الرسمي الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه بحضور نقل الموظفين الذين تم نقل اختصاصاتهم الى هيئة الأسواق عند التسكين فضلا عن وضع مزايا للموظفين الذين سيقومون بتسيير اعمال

البندين 1 و 2 لا تتطلب الرجوع مرة أخرى لمجلس الخدمة المدنية، والاستفادة من الموارد المالية المتصلة من الجزاءات المالية التي يطبقها البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي في تعديل الكادر والراتب التقاعدي لموظفي البنك، وتعديل الكادر الحالي وإلغاء التفرقة بين الإدارات ومعالجة السلبيات التي أفرزها هذا الكادر.

تصريح صحافي ان الشركة حققت خسائر قدرها 724 ألف دينار بما يعادل 2,41 فلس للسهم للعام 2010 مقارنة بخسائر قدرها 3,8 ملايين دينار بما يعادل 12,75 فلسا للسهم للعام 2009، مشيرا الى ان اجمالي الاصول بلغ 26,9 مليون دينار للعام 2010 مقارنة بـ 27,6 مليون دينار للعام 2009 وان حقوق المساهمين بلغ 26,7 مليون دينار للعام 2010 مقارنة بـ 27,5 مليون دينار للعام 2009.

● عاطف رمضان

«الخليج للطاقة» تخفض رأسمالها إلى 30 مليون دينار



قاسم باشا

أقرت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لشركة الخليج للطاقة التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 83,6٪ عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وكذلك تخفيض رأسمال الشركة من 60 إلى 30 مليون دينار بمقدار 50٪ وذلك عن رأس المال غير المسدود موزع على 300 مليون سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

وأكد رئيس مجلس ادارة الشركة فيصل الراشد في

«بيتك» يدرّب موظفيه على عمليات الدمج والاستحواذ وهيكلّة الديون وإدارة المحافظ

وايرادات الصناديق، قياس اداء الاستثمار، المخاطر وعوائد الاصول، تقييم الاصول. وذكر الجلال انه تم تنظيم دورة القسم الثالث من منهج برنامج «المدرّب المتحرف المعتمد» تناولت عملية التدريب عن بعد، واستخدام التقنيات وبرامج التكنولوجيا الحديثة في التدريب، مشيرا الى ان «بيتك» يواصل برامجه التدريبية الهادفة الى تطوير اداء موظفيه بالتعاون مع الوحدات التابعة والجهات العالمية المتخصصة.

امتل لتحقيق افضل عائد. وأضاف الجلال: تضمنت الدورة الاولى عدة محاور اهمها: مفهوم عمليات الدمج والاستحواذ وتحديد درجة المخاطر وعوامل النجاح، التكليف والحوافز، والتدقيق والتفويض واستعادة الاموال المدفوعة، التمويل وبيع الاصول، الاسواق والادارة المالية، وفهم متطلبات الاستثمار، بناء هيكل العمليات وتكوين فريق المستشارين، تحليل الديون والتدفقات النقدية، هيكله الديون والشروط والاحكام التي تحكم هذه العمليات. وتابع قائلا: ناقش برنامج «هيكله الديون» محاور هامة ابرزها: الدورة الاقتصادية وهيكله الديون، ادارة العمليات والاجراءات، الاشارات التحذيرية، الوقف والعقود والتفويض، الحلول البنكية مقابل حلول الاعمال، المخاطر ومعايير بازل 2 و3، مع حالات عملية من واقع البيئة المالية. بينما تم طرح ومناقشة العديد من الموضوعات ضمن برنامج «ادارة المحافظ الاستثمارية» من بينها: ميكانيكية السوق والاغرام التجارية، تقييم الاسهم والسندات وادارة اصول

قال مدير ادارة الموارد البشرية في بيت التمويل الكويتي (بيتك) محمد عبدالرحمن الجلال، ان البنك نظم خلال اكتوبر الجاري مجموعة برامج تدريبية عالية المستوى لموظفيه، تناولت آخر المستجدات والموضوعات الأكثر حضورا على الساحة الاقتصادية والمصرفية العالمية، لتأهيل الموظفين للتعاطي مع هذه المستجدات بفاعلية، وذلك ضمن خطة التدريب المتكاملة للعام 2011.

وأوضح الجلال ان البرنامج التدريبي تضمن دورات حول «الدمج والاستحواذ المتقدم» و«هيكله الديون» و«ادارة المحافظ الاستثمارية»، مشيرا الى ان المحاور الثلاثة تحظى باهتمام كبير وغير مسبق على مستوى المؤسسات المالية الكبيرة والصغيرة في المرحلة الحالية، حيث تسعى المؤسسات التي تتمتع بسيولة جيدة للاستفادة من فرص الاستحواذ التي وفرتها الأزمة المالية العالمية، في حين تسعى مؤسسات أخرى للاندمج لتكوين كيانات قادرة على مواجهة التحديات الحالية والمقبلة، في ذات الوقت يحرص الجميع على ادارة اسهم واستثماراته بشكل

كما جاءت الإجابة: نعم (37٪)، لا (63٪). وقال: «إن نتيجة الاستطلاع منطقيّة بالأثر السلبى الجوهري للمعطيات المحلية بالمقارنة بالأثر السلبى المرتبط بالاقتصاد العالمى، وذلك بما يتعلق بتدهور البورصة الكويتية، حيث كان إجابة المشاركين بالاستطلاع متوازنة، وذلك بالخلى بالأثرمة على المعطيات المحلية بشكل رئيسى لآداء بورصة الكويت السلبى، مع عدم إهمال المؤثرات الخارجية ولو بشكل ثانوى».

وأشار «الجمان» الى انه وكما هو معلوم، فإن نتائج التصويت تعكس آراء المشاركين فقط، وليست قياسا للرأى العام. من جهة أخرى، جدر الذكر أن استطلاع الشهر الجاري (أكتوبر 2011) يسأل: هل أضرت العولة وثورة الاتصلا بالاقصاد العالمى؟

الاستطلاع، وبالتالي، سجلت أسعار شريحة عريضة من الأسهم قيعان جديدة خلال الشهر المذكور، والذي كان بدعم من عدم الاستقرار السياسي في الدولة، ناهيك عن المعطيات والارتباك المالي العالمى المرتبط بأزمة القروض السيادية لبعض الدول الأوروبية، ورغم عدم تحقق أمنيات المشاركين بالاستطلاع بما يتعلق بشهر أغسطس 2011، إلا أننا نتمنى أن يكون عام 2011 هو قاع البورصة الكويتية».

صالح كما يبدو، وهذا ربما ما يتفق معه معظم المشاركين بالاستطلاع فيما لو تم طرحه حاليا». فيما جاء التساؤل الثاني حول التراجع الحاد في التداول والأسعار أخيرا، وهل وصلت بورصة الكويت إلى القاع؟ مجيبا بأن المؤشر السعري كسر حاجز 6000 نقطة هبوطا، وأيضا كسر المؤشر الوزني حاجز 400 نقطة نزولا، وكان من المنطقي من طرح هذا الاستطلاع التعرف على قناعات المتداولين بالبورصة بما يتعلق بقاؤها، وجاءت نتيجة الاستطلاع نعم (93٪)، لا (7٪).

المرتبطة بهيئة أسواق المال، مما أشغل المجتمع الاقتصادي منذ صدور اللائحة التنفيذية حتى تاريخه، حيث تم طرح هذا السؤال لاستطلاع الآراء حول مدى إيجابية الجدل والنقاش حول هذا الموضوع الحيوي. وجاءت الإجابة: (82٪) نعم، (18٪) لا، وعقب «الجمان» على النتيجة قائلا: «ان طرح الاستطلاع منذ أكثر من 3 شهور عندما كان هناك جدل ونقاش لم يصل إلى درجة النزاع الواضح والترشقق بالاتهامات ورفع عدة قضايا قانونية كما حدث أخيرا، وبالتالي، فإننا نتفق مع الإجابة السالبة للمشاركين بالاستطلاع بالقول بنعم بما يتعلق بالجدل والنقاش الموضوعي لإثراء موضوع هيئة أسواق المال من كل جوانبه، إلا رأينا اختلاف بعد التصعيد غير المبرر وتحول الموضوع إلى نزاع

قام مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية بطرح سؤال شهري على شكل استطلاع بغية إتاحة الفرصة لزوار موقعه على الإنترنت www.aljoman.com في التفاعل مع بعض المواضيع الحيوية وربما الحساسة فيما يتعلق بسوق الكويت للأوراق المالية، علما أنه قد تم نشر نتائج الاستطلاعات السابقة بالصحف. ولتعظيم الفائدة، نشر المركز الاستطلاعات التي غطت الربع الثالث للعام 2011 خلال أشهر (يوليو، أغسطس وسبتمبر)، مع إيضاح مبرر الاستطلاع، وكذلك إيلاء التعقيب الخاص بـ «الجمان» فيما يتعلق بالمواضيع المطروحة. وجاء التساؤل الأول حول الجدل والنقاش الحالي الدائر حول هيئة أسواق المال، حيث برر الاستطلاع بأنه لا يخفى على أحد الجدل والذي تحول إلى نزاع حول القضايا



محمد الجلال